



اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر



وزارة العمل
Ministry of Labour
دولة قطر • State of Qatar

الورقة المفاهيمية للورشة التدريبية الأساسية الأولى حول مكافحة الإتجار بالبشر على نهج حقوق الإنسان منع، حماية، تأهيل

المقامة تحت شعار
(إنسانيتنا واحدة: الكرامة والعدالة للجميع)
18 - 22 مايو 2025
الدوحة - قطر



« يمكن النظر إلى (الإتجار بالبشر)، سواء بصوره التقليدية أو المستحدثة على أنه من أخطر المشكلات التي تهدد أمن الدول والمجتمعات على اختلافها وسواء أكانت متقدمة أو نامية.

« فقد بات واضحاً أن (الإتجار بالبشر)، إنما يعد ضرباً من ضروب العبودية المعاصرة، وامتهاناً للكرامة الإنسانية وهدراً للتقدمية، وانتهاكاً لأبسط المبادئ الأخلاقية وحقوق الإنسان والتكريم الإلهي للبشر، قال تعالى (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً).

« إن مغزى الاهتمام العالمي بجريمة تورق الضمير البشري من نمط الإتجار بالبشر إنما يكمن في ازدياد معدلاتها في العقود الأخيرة وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة التي أشارت إلى أن الأرباح الناجمة عن (الإتجار بالبشر) أضحت تحتل المركز الثالث بعد تجارة السلاح والمخدرات، ناهيك عما أبانت عنه تقارير لمنظمة العمل الدولية عن اعداد بالملايين في العالم هم ضحايا العمالة القسرية والسخرة، ذلك فضلاً عما تفصح عنه تقارير لمنظمة الهجرة الدولية بشأن ازدياد حجم (الظاهرة) بفعل المنازعات المسلحة الدولية والداخلية في أجزاء متفرقة من العالم وما ينجم عنها من تدفقات نزوح ولجوء وهجرة وتشرد داخلي.

« هذا إضافة إلى كون جرائم الإتجار بالبشر من الجرائم العالمية المنظمة العابرة للحدود الوطنية، حيث لم يعد في الوقت الراهن بلد يمكن أن يكون بمأمن عن هذا النمط من الجرائم، فقد لا تكون الدولة المعنية دولة مصدر أو دولة مقصد، إلا أنها وبسبب ظرفها الجغرافي قد تكون بلد عبور للمجرمين وضحاياهم.

« زد على ذلك ما أتاحه التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيفات الذكاء الاصطناعي من فرص وإمكانات استثمار الفضاء الرقمي صوب ارتكاب الجرائم الجنسية عن بعد واستغلال النساء والأطفال لأغراض الدعارة وغير ذلك من صور الإتجار بالأشخاص.

« لا ريب إذن أن يكون الإتجار بالبشر موضع اهتمام فائق على مستوى الدول والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأجهزتها المعنية بمنع الجريمة، وكذا المنظمات الإقليمية والدولية (الحكومية وغير الحكومية)، وأن يأخذ تجريم أفعال الإتجار مداه في القانون الجنائي الدولي، وكذا في التشريعات الجنائية الوطنية.

« ومن منطلق إدراكها لما تقدم من معطيات تتعلق بمشكلة الإتجار بالبشر بما في ذلك ما ينجم عنها من مخاطر أمنية واجتماعية واخلاقية، فقد بذلت دولة قطر جهوداً كبيرة في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، وحققت جملة من الإنجازات على الأصعدة الوقائية، والقانونية، والأمنية وعلى مستوى بناء القدرات الوطنية لعل أهمها.

• الانضمام إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة جرائم الإتجار بالبشر.
• الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي عالج جانب من أحكامها مواجهة الإتجار بالبشر من قبيل (اتفاقية حماية الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها الخاص ببيع الأطفال واستخدام الأطفال في البغاء والمواد الإباحية، واتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة).

• إصدار القانون رقم 15 لسنة 2011 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر.
• إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر.
• إطلاق المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر وبتتمويل قطري بمبلغ وقدره خمسة ملايين وثلاثمائة ألف دولار أمريكي.

• إجراء جملة واسعة من الإصلاحات على الإطار القانوني المنظم لأوضاع العمالة الوافدة تلك المتعلقة (بإلغاء الكفالة، ونظام حماية الأجور، وإنشاء لجان فض المنازعات العمالية، وصندوق لدعم وتأمين العمال وإصدار قانون للعمالة المنزلية وغيرها)، هي في تحليلها النهائي إنما توفر بيئة آمنة تحول دون نشوء ظروف مؤقتة للتجار بقوة العمل الوافدة.

• كما وتعد دولة قطر من أكبر الدول المانحة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الإتجار بالبشر، ومن أكبر الداعمين لمركز الأمم المتحدة المعني بمنع الجريمة ومكافحة المخدرات لشمال إفريقيا والشرق الأوسط باعتباره الإطار المؤسسي المتخصص لمكافحة الجريمة بما في ذلك جرائم الإتجار بالأشخاص.

• هذا بجانب استضافة الدولة في العام 2015 مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي انعقد خلال الفترة من 12 - 19 أبريل 2015، وتحديداً حين أكدت الدول في هذا التجمع العالمي الهام عزمها على ضرورة تظافر جهودها في مجال مكافحة الإتجار بالبشر وذلك على نحو ما انتهى إليه اعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر من توصيات بما في ذلك.

(اتخاذ التدابير الملائمة لمنع ومكافحة الإتجار بالأشخاص وحماية الضحايا بما يلزم من خطوات إجرائية ووقائية استناداً لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر وتوطيد التعاون ما بين الأجهزة المعنية على الصعيد الوطني، فضلاً عن توثيق التعاون الثنائي والإقليمي متعدد الأطراف لهذا الغرض).

• ليأتي المؤتمر الدولي الخامس للإنتربول لمكافحة الإتجار بالبشر الذي احتضنته الدوحة في ديسمبر من العام 2017 مبادرة دولية نوعية بشأن تفعيل وتوطيد التعاون الأمني والجنائي الدولي في مجال مكافحة جرائم الإتجار بالبشر وملاحقة مرتكبيها عبر الحدود الوطنية.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكافحة الإتجار بالبشر.. مقارنة الدور من منظور حقوق الإنسان.

❖ مارست اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أدواراً مهمة ذات صلة بمكافحة الإتجار بالبشر، من منطلق تماس الظاهرة بحقوق الإنسان التي تستهدفها (جرائم الإتجار بالبشر) بالهدر والانتهاكات من قبيل (الحق في الكرامة، والأمن، وعدم التعرض للقسر والإكراه والتعذيب، وفرص عمل بشروط إنسانية كريمة، والسلامة الجسدية، والحق في التمتع بالشخصية القانونية) وغير ذلك.

❖ الأمر الذي يفسر الاهتمام الأممي في مجال حقوق الإنسان بهذه الظاهرة، حيث عدّ الإتجار بالبشر انتهاكاً صارخاً لهذه الحقوق.

❖ ومن ذلك ما جاء في ديباجة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 58/37 بشأن (تعزيز التعاون الدولي على منع الإتجار بالأشخاص ومكافحة ضحاياه)، بأن (الإتجار بالبشر يمثل شكلاً بغيضاً من أشكال الاسترقاق وفعلاً مخالفاً لحقوق الإنسان العالمية)، ليحذوا على ذات النهج قرار لمجلس حقوق الإنسان 11/3 بشأن (الإتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال)

إذ ورد في ديباجته (أن الإتجار بالأشخاص يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان ويفسد التمتع بها).

❖ وإجمالاً فإن الأدوار التي مارستها (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان) على هذا الصعيد إنما تتبدى على مستويات عدة، لعل أهمها ما درجت عليه اللجنة في رصد أوضاع العمالة الوافدة في تقاريرها السنوية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في دولة قطر، بما فيها رصد وتقييم الأداء الوطني بشأن مكافحة الإتجار في بيئة العمل من قبيل (مكافحة الإتجار بالتأشيرة وظاهرة العمالة السائبة) وما انتهت إليه من توصيات في هذه التقارير بشأن (انضمام الدولة لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر، واقتراح اصدار قانون وطني خاص لمواجهة المشكلة)، وهو ما تحقق على صعيد الواقع.

■ هذا بجانب اسهام (اللجنة) في الجهود التنسيقية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر من خلال عضويتها في اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، وإرساء الموقف الحقوقي لدولة قطر في الرد على التقارير الأمامية وغير الحكومية بشأن جهود الدولة في هذا المجال، ناهيك عن المشروعات البحثية، والتوعوية والحملات الإعلامية المتعلقة بحقوق العمالة الوافدة، والتبصير بمخاطر الإتجار بالبشر وحماية ضحاياه من النساء والأطفال التي تم إنجازها على مدى الفترة المنصرمة وذلك منذ تأسيس (اللجنة) ولحد الوقت الحاضر.

أولاً / الهدف العام للورشة:

ويتمثل ببناء القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإتجار بالبشر والتعامل مع ضحاياه على نهج حقوق الإنسان.

ثانياً / الأهداف الفرعية:

تسعى الورشة إلى اكساب المشاركين المعارف، والمهارات، والخبرات اللازمة لمواجهة الظاهرة والمتعلقة بما يلي:

1. الإطار المفاهيمي للمسألة بما في ذلك مفهوم الإتجار بالبشر ونشأة وتطور المشكلة وعواملها الموضوعية وآثارها والمخاطر الناجمة عنها وآفاق مواجهتها.
2. المرجعية القانونية الوطنية والدولية النازمة لمكافحة الإتجار بالبشر.
3. تجريم الشريعة الإسلامية لظواهر الإتجار بالبشر.
4. وضع المسألة في عمل المنظمات والأجهزة الأمامية والمتخصصة (منظمة العمل الدولية، منظمة الهجرة الدولية، مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحة المخدرات لشمال أفريقيا والشرق الأوسط وغيرها).
5. وضع المسألة في عمل مؤسسات إنفاذ القانون وإقامة العدل، والجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية وواقع التنسيق القائم بينها لمواجهة الظاهرة.
6. الأساليب والمؤشرات التي تكفل التعرف على ضحايا الإتجار بالبشر وتمييزهم عن الفاعلين (المتجرين).

ثالثًا / مغزى وأهمية عقد الورشة:

تكتسي الورشة أهميتها للاعتبارات التالية:

1. كونها تأتي استجابة لمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر 2024 - 2026، وبخاصة المحور الأول / الوقاية والتدابير الاحترازية / ماورد في ثانيًا / حول أعمال استراتيجية رفع التوعية بأشكال الإتجار بالبشر / الجانب المتعلق باعتماد برامج تدريبية لهذا الغرض.

2. وتنفيذًا للخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2024 - 2030/ الهدف الاستراتيجي الرابع/ بشأن نشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن وبناء القدرات الوطنية على هذا الصعيد.

3. ولما يشكله عقد هذه الورشة من تأكيد على ضرورة تكامل جهود الجهات المعنية في الدولة كافة/ حكومية وغير حكومية باتجاه مكافحة الإتجار بالبشر منعاً وحماية وتأهيل

4. ذلك فضلاً عن أهمية تكامل الجهود الوطنية والدولية في ذات السياق.

رابعًا / الفئات المستهدفة (المشاركون في الورشة):

- الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون (أعضاء قوة الشرطة).
- أعضاء النيابة العامة.
- القضاة.
- الموظفون المعنيون في وزارة العمل (إدارة التفتيش، إدارة علاقات العمل، إدارة فض المنازعات العمالية).
- الأطباء، والباحثون الاجتماعيون والنفسيون.
- ممثلون عن جهات أخرى ذات صلة (وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، وزارة العدل، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الهلال الأحمر، جمعية قطر الخيرية، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، المعهد الدولي للتنمية الأسرية في مؤسسة قطر، الهيئة العامة للطيران المدني، المؤسسة القطرية للإعلام، الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، دار الرعاية الإنسانية وغيرها).

خامسًا / الجهات المنفذة والشركاء:

1. الجهات المنفذة:

تقام الورشة بالتعاون ما بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر.

2. الشركاء:

تعقد الورشة بمشاركة ودعم كل من:

- مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية (الدوحة).
- مكتب منظمة العمل الدولية (الدوحة).
- مكتب المنظمة الدولية للهجرة (الدوحة).
- مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحة المخدرات لشمال أفريقيا والشرق الأوسط (فيينا).
- مركز الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية (الدوحة).

سادسًا / أساليب التدريب:

1. المحاضرات.
2. العصف الذهني.
3. الأمثلة التطبيقية.
4. الحلقة النقاشية.

سابعًا / التوقعات:

من المؤمل أن تحدث مدخلات الورشة التأثيرات المرغوبة في وعي وأداء المشاركين فيها على النحو المبين في الآتي:

1. سوف يكون المشاركون أكثر وعياً بالمقاربة القائمة على نهج حقوق الإنسان في التعامل مع ظاهرة الإتجار بالبشر وعواملها الموضوعية، والآثار الناجمة عنها ووسائل مواجهتها.
2. سوف يكون المشاركون أوسع مداركاً في فهم الأبعاد الأمنية والقانونية والاجتماعية والنفسية لظاهرة الإتجار بالبشر ومكافحتها.
3. سوف يكون المشاركون من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وإقامة العدل على معرفة أدق وأوسع في التعامل مع (الفاعلين والمتجرين)، والتعرف على الضحايا و حمايتهم والاستجابة لشواغلهم واهتماماتهم، في إطار الإجراءات الجنائية.
4. سوف يكون المشاركون من مقدمي الخدمة النفسية والاجتماعية والطبية والقانونية على دراية أفضل في مجال إعادة تأهيل ضحايا الإتجار بالبشر وإدماجهم في المجتمع.

5. سوف يكون المشاركون على بينة من ادوارهم ومسؤولياتهم ضمن منظومة (أو دورة) مكافحة الإتجار بالبشر، وذلك قدر صلة الأمر باختصاصات الجهة التي يعملون فيها، والوعي بضرورة التنسيق بين هذه الجهات وتكامل أدوارها.

ثامنًا / السقف الزمني المقرر للورشة ومكان عقدها:

تعقد الورشة خلال الفترة من 18 - 22 مايو 2025 (قاعة الريان - فندق الشيراتون).

تاسعًا / الاشراف العام:

أ. حمد سالم الهاجري - مدير إدارة البرامج والتثقيف / اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

عاشرًا / استشاري ومنظم الورشة:

د. أسامة ثابت اللوسبي - استشاري حقوق الإنسان / إدارة الشؤون القانونية / اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

حادي عشر / هيئة إدارة الورشة:

1. أ. عبدالرحمن بن سلطان الهاشمي - (رئيس قسم التشريعات والبحوث والدراسات القانونية / إدارة الشؤون القانونية) - عضو اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر ممثلًا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
2. أ. غادة حسين الهاشم - مساعد أمين سر اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر.
3. أ. هيفاء العتيبي - أمانة سر اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر.
4. أ. شما زايد النعيمي - أمانة سر اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
5. أ. علاء إبراهيم - إدارة البرامج والتثقيف / اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
6. أ. عمر السراجابي - إدارة الشؤون القانونية / اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ثاني عشر / تقييم أداء الورشة:

سيتم تقييم أداء الورشة من خلال استبانتين:
الاستبانة الأولى: وتعد للوقوف على مستوى أداء الورشة من وجهة نظر المشاركين.
الاستبانة الثانية: وتعد لغرض الوقوف على اتجاهات المشاركين نحو الورشة.

الخط الساخن: 800 2222 / فاكس: 00974 44444013
ص ب: 24104 الدوحة - قطر / البريد الإلكتروني: pr@nhrc.org.qa

 QATARNHRC
www.nhrc-qa.org



منهاج الورشة التدريبية حول مكافحة الاتجار بالبشر

على نهج حقوق الإنسان

منع، حماية، وتأهيل للفترة من 18 - 22 مايو 2025

اليوم الأول

الأحد: 2025/05/18

المحاضر (القائم بالتدريب)	الفعالية	الوقت
	تسجيل المشاركين	09:00 – 8:30
	<p>حفل افتتاح الورشة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • كلمة سعادة الأستاذ / سلطان بن حسن الجمالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. • كلمة سعادة السيدة / سارة عبدالله السعدي نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر. • كلمة سعادة الأستاذة / عبير خريشة مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا (الدوحة). • كلمة سعادة الأستاذ / جاسم بن يوسف الكواري نائب رئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية (الدوحة). 	09:30 – 9:00
	استراحة	09:45 – 09:30
د. ياسمين كباره - كلية الآداب والعلوم - جامعة قطر - قسم العلوم الاجتماعية	• حول جرائم الاتجار بالبشر .. المفهوم، العوامل والآثار، والسياسات العامة لمنع الظاهرة	10:45 – 09:45
	استراحة	11:00 – 10:45
أ. اشراق بن الزين - مسؤولة حقوق الإنسان - مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان	• مكافحة الاتجار بالبشر في إطار المنظومة الأممية لحقوق الإنسان ... وضع المسألة في القانون وآليات الحماية والمبادرات العالمية.	12:00 – 11:00

اليوم الأول الأحد: 2025/05/18

المحاضر (القائم بالتدريب)	الفعالية	الوقت
	استراحة	12:15 – 12:00
د. أحمد عبدالقادر الفرجابي - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• تحريم الاتجار بالبشر في الشريعة الإسلامية	13:15 – 12:15



اليوم الثاني الاثنين: 2025/05/19

المحاضر (القائم بالتدريب)	الفعالية	الوقت
أ.د محمد يحيى مطر - كلية القانون / جامعة قطر	• مكافحة الاتجار بالبشر ... وضع المسألة في البيئة التشريعية القطرية	10:00 – 09:00
	استراحة	10:15 – 10:00
د. ياسمين أبو هزيم - وزارة العمل	• اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر الأهداف، الوظائف، استراتيجيات العمل	11:15 – 10:15
	استراحة	11:30 – 11:15
أ. رولا حماتي - المنظمة الدولية للهجرة (الدوحة)	• مكافحة الاتجار بالبشر في سياق ظواهر الهجرة واللجوء : معطيات الواقع وآليات المواجهة	12:30 – 11:30

اليوم الثالث الثلاثاء: 2025/05/20

المحاضر (القائم بالتدريب)	الفعالية	الوقت
أ. عمر الرهوان - المركز الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية (الدوحة)	• تقنيات التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر والتعرف على الضحايا مع إشارة خاصة لوضع المسألة في الفضاء الرقمي وأنظمة الذكاء الاصطناعي	10:00 - 09:00
استراحة		10:15 - 10:00
أ. رنا ابي عقل - مكتب منظمة العمل الدولية (الدوحة)	• الاتجاهات المعاصرة لمكافحة الاتجار بالبشر في بيئة العمل وآليات مواجهة الظاهرة	11:15 - 10:15
استراحة		11:30 - 10:15
د. أسماء العطية - عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	• حول حماية وتأهيل ضحايا الإتجار بالبشر .. الأبعاد التربوية والنفسية.	12:30 - 11:30



اليوم الرابع الأربعاء: 2025/05/21

المحاضر (القائم بالتدريب)	الفعالية	الوقت
المستشار د. أسامة ثابت التلوسي - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	• دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة الاتجار بالبشر .. (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان... نموذجًا).	10:00 - 09:00
استراحة		10:15 - 10:00
المستشار د. محمد الطيب - أمانة سر اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر	• مكانة مشكلة الاتجار بالبشر (في التقارير الوطنية المقدمة إلى آليات الرقابة التعاهدية وغير التعاهدية المعنية بحقوق الإنسان)	11:15 - 10:15
استراحة		11:30 - 11:15
السيدة / نور هادي الفهيدي - دار الرعاية الإنسانية	جلسة تطبيقية حول حماية وتأهيل ضحايا الإتجار بالبشر - دار الرعاية الإنسانية (نموذجًا)	12:30 - 11:30

اليوم الخامس الخميس: 2025/05/22

المحاضر (القائم بالتدريب)	الفعالية	الوقت
السيدة / نجوى المسافر - محامي إستئناف أول - جمعية المحامين القطرية	• دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالبشر .. الواقع والمأمول .. مع إشارة خاصة لتجربة جمعية المحامين القطرية / نموذجاً	10:00 – 09:00
استراحة		10:15 – 10:00
إدارة الحلقة: د. أسامة ثابت التلوسي الميسر/ أ. هيفاء العتيبي	(حلقة نقاشية تحت عنوان) • مكافحة الاتجار بالبشر في عمل مؤسسات إنفاذ القانون وإقامة العدل .. وحدة الهدف وتكامل الأدوار.	
د. ياسر محمد رجب - خبير قانوني أول / إدارة الشؤون القانونية - وزارة العمل	• المداخلة الأولى: حول دور وزارة العمل بمنع الاتجار بالبشر في بيئة العمل	11:45 – 10:15
الرائد / عبدالله راشد الخيارين - رئيس قسم مكافحة الاتجار بالبشر - إدارة البحث الجنائي - وزارة الداخلية	• المداخلة الثانية: دور وزارة الداخلية بمنع جرائم الاتجار بالبشر / الأبعاد الأمنية للمسألة	
السيد / صالح عبدالله الوارد - رئيس نيابة شؤون الإقامة - النيابة العامة	• المداخلة الثالثة: دور النيابة العامة في مكافحة الاتجار بالبشر	
تقويم أداء الورشة		12:00 – 11:45
اختتام الورشة وتوزيع شهادات المشاركة والشهادات التقديرية		13:00 – 12:30